

الأدب المقارن من الأزمة إلى الشراكة المعرفية

Comparative Literature from Crisis to Knowledge Partnership

عدنان فوضيل *

Adnane foudil

مخبر التأويل وتحليل الخطاب (جامعة بجاية).

جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية (الجزائر)

University of Abderrahmane Mira Bejaia (Algeria)

foudil.adnane@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2025/09/02

تاريخ القبول: 2025/07/25

تاريخ الإرسال: 2025/03/15

ملخص البحث

تشير مداخلة رينيه ويليك إلى قضية أزمة الأدب المقارن، والتي حاول فيها إظهار فشل الدراسات المقارنة في ظل المدرسة الفرنسية على تقديم دراسات قيمة وإيجابية للأدب، لتتحول إلى معضلة منهجية تسيء للأدب المقارن خاصة مع اقترانها بالحركات الاستعمارية. حاول بعدها النقاد من أمثال سوزان باسينت تقديم حلول تُخرج الأدب المقارن من أزمته عبر إشراكه في دراسات أشمل، منه تحاول هذه الورقة البحثية أن تشير لهذه الأزمة وما بعدها مركزة على إعادة تشكيل منهجية الدراسات المقارنة المعاصرة، وهذا عبر فتح شراكة معرفية مع مختلف الحقول المعاصرة. كلمات مفتاحية: الأدب المقارن، الأزمة، الشراكة المعرفية، الترجمة، دراسات التابع.

Abstract :

René Willick's intervention refers to the issue of the crisis of comparative literature, in which he tried to show the failure of comparative studies under the French school to provide valuable and positive studies of literature, turning it into a methodological dilemma that harms comparative literature, especially with its association with colonialist movements.

Subsequently, critics such as Susan Basinet tried to offer solutions that would bring comparative literature out of its crisis by involving it in broader studies. This paper attempts to review this crisis and its aftermath, focusing on reshaping the methodology

* عدنان فوضيل: foudil.adnane@univ-bejaia.dz

of contemporary comparative studies by opening a cognitive partnership with various contemporary fields.

Keywords: Comparative literature, crisis, epistemological partnership, translation, subaltern studies.



- مقدمة:

يتفق الباحثون في حقل الدراسات المقارنة أنّ الدرس المقارن في بداياته - خاصة مع المدرسة الفرنسية- قد كان موجّهاً لخدمة توجهات عديدة هدفها الأساسي هو الرفع من قيمة الآداب الأوروبية عموماً والأدب الفرنسي على وجه الخصوص مقارنة بباقي آداب القوميات الأخرى، إذ كرست مجموعة من الشروط والتي تصب كلّها في خدمة هذه التوجهات بدء بشرط العلاقات التاريخية، فالقومية، وصولاً إلى شرط التأثير والتأثر.

وقد تزامن تطوّر الأدب المقارن مع ظهور الحركات الكولونيالية، والتي أثبتت الدراسات أنّها قد أدرجت الأدب المقارن في حركاتها الاستعمارية في شقّها الثقافي، والذي افتتحت الدراسات الأنثولوجية عبر إثبات التفوق العرقي الأوروبي، وصولاً إلى الدراسات المقارنة التي تحاول إثبات التفوق الأدبي الأوروبي، وهو الأمر الذي جعل الأدب المقارن حسب رينيه ويليك يقع في أزمة منهجية كبرى.

افتتح نقاش معرفي لمحاولة إيجاد منفذ أو حلّ لهذه الأزمة أفرزت عن ضرورة إدراج الدراسات المقارنة ضمن دراسات أشمل على نحو شراكة معرفية، وهي الشراكة التي ستعيد بناء الإطار المنهجي الذي فقد ضمن المدرسة الفرنسية التقليدية.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف أولاً عن أسباب الأزمة التي عاشها الأدب المقارن، وثانياً تتبع الاقتراحات المنهجية التي اقترحتها مجموعة من الباحثين من أمثال سوزان باسينت، وكذا غيatri سبيفاك، والتي ستسمح بفرصة تدارك الهفوات المنهجية السابقة وهذا عبر شراكة معرفية جادة.

من كلّ هذا، سيكون علينا محاولة الإجابة عن إشكالية هذه الورقة البحثية عبر سؤالها المركزي التالي:
- هل استطاعت الدراسات المقارنة إيجاد منافذ منهجية تخرجه من أزمتها التي تأسست ضمن المدرسة الفرنسية التقليدية؟

متوسمين اعتماد مقاربة تحليلية وصفية، وهذا عبر عرض حقلين معرفيين تحاول الدراسات المقارنة الاستئجاد بهما وكذا ربط شراكة معرفية معهما، ونقصد بهما كلا من حقل الدراسات الترجمة، ودراسات التابع.

1. الأدب المقارن من النشأة إلى الأزمة:

من المعروف أنّ البدايات الأولى للأدب المقارن كانت عبارة عن محاولات بسيطة لم تكن تستند إلى منهج معين، أو طريقة خاصة يمكن أن يُطلق عليها اسم "مدرسة"، وهو المعنى الذي يوحي بوجود مجموعة من الأسس

والأهداف العامة التي تقوم عليها أي دراسة كانت، ومنه سنطلق في ورقتنا البحثية هذه من أولى المدارس المقارنة، إذ سيصبح الهدف هو تتبع أهدافها وتبيان سلبياتها والتي وضعت الأدب المقارن في أزمة كهدف رئيسي من الدراسة.

1.1. البدايات والأهداف:

كان دائما ما يشار في نشأة الأدب المقارن إلى بدايات القرن التاسع عشر في فرنسا مهد الدراسات المقارنة، باعتباره لحظة الميلاد الفعلية، لكن ما لا يُلح عليه الكثير من الباحثين هو الارهاصات أو بالأحرى روافد ومنايع هذه الدراسات، والتي تعود فعليا إلى القرن الثامن عشر، لحظة ظهور الثورة الصناعية والتي رافقتها حركة معرفية لا مثيل لها في أوروبا.

نتج عن هذه الحركة المعرفية والصناعية فائض في الإنتاج تطلّب معه فتح أسواق في مناطق خارج أوروبا، كما أدى هذا إلى شحّ في المواد الأولية أدى إلى البحث عنها أيضا خارج أوروبا لاحتواء واستمرار الإنتاج، كما طغت النزعة الفردية القائمة على السيطرة، منه تولدت رغبة جامحة في ظل كلّ هذه المعطيات في السيطرة على العالم ضمن حركة استعمارية موسعة تستجيب لهذه النزعة.

أشرق الأدب المقارن داخل هذا المناخ الذي ساد في نهايات القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر بوصفه قرن النزعة الكولونيالية بامتياز، منه كان لابد على الدرس المقارن أن يتّصف بمواصفات هذه النزعة لتتولّد معها مفاهيم كانت اللبنة الأساسية للأدب المقارن من بينها النزعة القومية، والمركزية الأوروبية، لهذا فإنّ " الدراسات المقارنة المبكرة كانت منطلقة من عقدة التمرّكز حول الذات الأوروبية والتي كان الاستعمار من أهم مظاهرها".¹

ولعلّ المقصود هنا بالدراسات المبكرة المدرسة الفرنسية بوصفها كرونولوجيا أوّل مدرسة في الأدب المقارن، والتي صادف وأن رافقت مبادئها الفتوحات الكولونيالية الفرنسية خاصة في شمال أفريقيا، وهذا عبر تكريس مبدأ الهيمنة والتفوق الأدبي والثقافي، بحيث ركّزت جلّ جهودها النظرية لصياغة أسس مدرسة بمواصفات أوروبية لا تخرج عن دائرة التمرّكز، ولعلّ مصطلح القومية وكذا العلاقات التاريخية قد أسهم بطريقه أو بأخرى في تكريس هذه المركزية ضمن هيمنة أشمل هي الكولونيالية نفسها، لتصبح الدراسات المقارنة مظهرا من مظاهر الحركة الاستعمارية.

1. 2. أزمة الأدب المقارن:

لقد أدخلت المدرسة الفرنسية الدرس المقارن في أزمة منهجية بشروطها ذات البعد القومي الأوروبي على رأي معظم الدارسين، إذ أنّه " في العام 1958 قدم رينيه ويليك، وهو عالم تشيكي منفي تدرب ضمن التقليد اللغوي الأوروبي المركزي (...)، في المؤتمر الثاني لرابطة الأدب المقارن الدولي ورقة بعنوان " أزمة الأدب المقارن"²؛ هذه الورقة التي أشار فيها صراحة عن عجز الدرس المقارن في ظلّ المدرسة الفرنسية، والتي أسست حسبها لدراسات مفرغة منهجية، وقد انتقد برامج العمل التي قدمها كل من (بالدنسبرغر، وفان تيغم، وكاريه، وغيار)، ويؤكد على فشلها في مهمتها الأساسية خاصة أنّها مولعة بصفة كبيرة بالحقائق والعلوم والنسبية التاريخية، وهي الدراسات التي تنتهي إلى القرن التاسع عشر وقد عفى عليها الزمن، ولم تعد تصلح للدراسات المقارنة الحديثة.³

فمن جهة أدى ولع هؤلاء إلى الخروج من دائرة المقارنة نحو خدمة هذه العلوم، لتصبح هذه الأخيرة هدفاً بحد ذاته عوض أن تكون وسيلة يستخدمها حقل الدراسات المقارنة، ومن جهة أخرى أدى اعتمادهم لنفس العلوم (التقليدية) إلى تقزيم حدود الأدب المقارن، بحيث أصبح عندهم أي خروج عن هذه الحدود هو خروج عن أهداف الأدب المقارن، وهو ما أساء منهجياً وبطريقة مباشرة للدراسات المقارنة.

وضع هذا الإعلان الصادر من طرف الأمريكي (رينيه ويليك) الدراسات المقارنة محط أنظار كل الدارسين، وقد نال هو شخصياً عدّة انتقادات خاصة من طرف الموالين للمدرسة الفرنسية، والتي يضعها هو شخصياً ضمن دائرة سوء فهم ضده، وهي انتقادات تفترض موقفه على أنه عداً لكل أنواع التاريخ الأدبي، وأنّ اعتراضاته تخدم الإمبريالية الأمريكية⁴، كما فهم أيضاً أنه محاولة لردّ الاعتبار للأدب الأمريكي المقصي من عملية المقارنة لاعتبارات لغوية.

إنّ المثير للإنتباه في قضية الإعلان عن أزمة الأدب المقارن في سنة 1958، هو تزامنها مع مرحلة سقوط جلّ الحركات الاستعمارية، ويفهم من هذا أنّ التوظيف الكولونيالي للدرس المقارن قد وصل إلى نهايته بنهاية الاستعمار، وبذلك الدعوة إلى تحرير الأدب المقارن من النزعة الاستعمارية موازاة مع تحرير الشعوب، فتفكيك النزعة الكولونيالية سيؤدي إلى تفكيك أو تخلص كلّ العلوم الإنسانية من شوائب هذه النزعة.

2. الأدب المقارن وسؤال الما بعديات:

بعد الأزمة التي أعلن عنها رينيه ويليك وظهور المدرسة الأمريكية في الأدب المقارن، لم تسلم الدراسات المقارنة من سؤال الأزمة وسؤال ضيق حيّز الدراسة، فكان لزاماً على الدارس المقارن أن يتساءل عن الحلول المثلى خاصة مع بروز لازمة "الما بعد" في جلّ الحقول الإنسانية على نحو (ما بعد الحداثة، وما بعد البنيوية، وما بعد الكولونيالية، وغيرها). أعادت هذه اللازمة الدرس المقارن مرة أخرى إلى حقبة سابقة مقترنة بعصر الاستعمار والكولونيالية، فكانت للحركات ما بعد الكولونيالية وزنها الأدبي والنقدي الذي أدى بطريقة أو بأخرى إلى مُساءلة (الكولونيالية) مُساءلة شاملة، عبر إلزامها بتقديم تبريرات ثقافية للتمييز الذي طال الثقافات المحلية (المستعمرة)، كما عملت هذه الحركات على كشف النقاب عن عقدة التمرکز والقومية التي رافقت جلّ النظريات الأوروبية بما فيها الأدب المقارن.

1.2 الكولونيالية/ المركزية كمعد مقارن:

الغالب أنّه لا يمكن بتاتا فرض فكرة عدم وجود علاقة بين الكولونيالية والأدب المقارن، فالعلاقة واضحة وهذا عبر توظيف الكولونيالية لشتى وسائلها التي تساعدها في فرض سيطرة شاملة على البلدان المستعمرة، فالأدب المقارن كوسيلة (معرفية) لم يكن إلّا سلاحاً أثبت للآخر غير الأوروبي قوة هذا الأخير في شتى الميادين.

إنّ إثبات الغلبة الثقافية يعني بالضرورة تبني ثقافة الغالب، والأدب المقارن بشروط المدرسة الفرنسية خاصة يثبت هذا التوجه، خاصة إثبات التأثير والتأثر والذي يستوجب وجود علاقة تاريخية (استعمارية) بين المؤثر والمتأثر، لتصبح نتيجة المقارنة محسومة سلفاً عبر إظهار مقولة الأدب الإيجابي (المؤثر) والأدب السلبي (المتأثر)، وبالتالي تصبح عملية إعادة تشكيل المجتمعات وفق الطرح الأوروبي على الأراضي المستعمرة يسيراً إلى حد كبير، علماً أنّ "عملية تشكيل جماعة في الأرض الجديدة كان معناه بالضرورة أنها تشكيل أو إعادة تشكيل الجماعات التي تواجدت هناك من قبل"⁵

وهذا يعني القضاء على الثقافة المحلية واستبدالها بثقافة مغايرة تحمل سمات الثقافة الأوروبية، منه فالدراسة المقارنة تؤسس وفق هذا الطرح لتوجه أحادي القطبية، يمجّد الأدب الأوروبي بوصفه الأدب المؤثر، ومنه يضع الآداب الأخرى (أدب المستعمرات) في الدرجة الثانية، والذي يتوجب عليه التأثير وفق معادلة أخرى أنتجت نفس المدرسة بعنوان (الأدب الإيجابي/ الأدب السلبي)، وتتأكد من كلّ هذا طبيعة الأدب المقارن "التي كرستها بحوث الأجيال الأولى كان مشبعا بفكرة المركزية الأوروبية"⁶

فكرة التمرکز والتي توحى بتمهيش كلّ ما يختلف عن الطرح الأوروبي، منه فقد استولت هذه الفكرة على كلّ الميادين، ولا يمكن استثناء الأدب أو الفن من هذا الطرح، ولعلّ الطرح المقارن القابع تحت أطر المدرسة الفرنسية يستجيب صراحة لهذه الفكرة، والتي رافقت الحركة الاستعمارية، فـ " لقد كان الاعتقاد بتفوق ثقافتهم جزءا من السيادة الاستعمارية، والبلاغة اللفظية التي وصفت الشعوب الأفريقية والآسيوية بأنّها بدائية أو طفولية"⁷، ولعلّ مبدأ المقارنة هنا قائم على إسقاط النموذج الأوروبي على البنية اللغوية لهذه الشعوب، وبالطبع سيكون من الصعب أو من غير الممكن أن تتوافق البلاغة الأفريقية أو الآسيوية مع البلاغة الأوروبية، وهذا راجع إلى الاختلاف الثقافي بينهما.

إنّ التجاوب الحاصل بين الحركة الاستعمارية والحركة الثقافية كان ظاهرا للعيان، إذ كان كلّ منها يخدم الآخر، إذ تمّدت الثقافة بكلّ حولاتها الأنثروبولوجية واللغوية الطريق للاستعمار، كما أسهم هذا الأخير في صنع مركزية للثقافة الغربية الأوروبية، لتلعب دورها الاستعماري، منه فإنّ " الاستعمار الثقافي كان أيضا شكلا من أشكال الأدب المقارن، حيث قامت المجموعة المستعمرة بجلب أدبائها ثم قياس أدباء البلاد الأصليين بشكل سلبي بالمقارنة بهم"⁸ فالمقارنة من هذا المنظور تنطلق من منطلقات نظرية غربية محضّة تشكّلت لتخدم النموذج الثقافي الغربي، وهو ما سيجعل الثقافة الأخرى محط انتقاد مقارنة بالآداب الأوروبية، ويجعلها في الدرجة الثانية بوصف أنّ الأدب الأوروبي هو النموذج الأمثل، وهو ما وضع الدراسات المقارنة التابعة للحركات الاستعمارية وجلّ نتائجها موضع شكّ.

2.2 ما بعد كولونيالية وأزمة مفهوم المقارنة:

لقد أسلفنا الحديث عن اللاّزمة (المابعد) واقتراها بمصطلح الكولونيالية، وهو الأمر الذي فتح المجال أمام طرح عدّة تساؤلات جوهرية، تركّز كلّها على أساس واحد وهو إعادة الاعتبار ثقافيا، سياسيا، واجتماعيا للبلدان المستعمرة، لتشكّل هذه المطالبة هجوماً يعيد معه بناء التاريخ، أو على الأقل إعادة قراءته لكن هذه المرة من وجهة نظر المستعمر لا المستعمر، وبالتالي مواجهة الكولونيالية، " وهذا ما يجعل مسألة ما إذا كانت الدول المستعمرة ذات مرة يمكن رؤيتها ما بعد استعمارية تماما مثار للجدل"⁹.

وهو ما حدث فعلاً بدليل ظهور حركات ما بعد كولونيالية نواتها الرئيسية من هذه البلدان المستعمرة، تغذيتها في نفس الوقت آراء كبار النقاد العالميين من أمثال إدوارد سعيد، غياتري سبيفاك، وغيرها، ويمكن اعتبار ما بعد الكولونيالية على أنّها ردّ على كلّ يقينيات الاستعمار وهو نوع من كسر لمركزية وشرعية الحقيقة التي يدعيها الغرب، منه فإنّ ظهور الدراسات ما بعد الكولونيالية قد أسهم في نقد الآداب الأوروبية وإظهار أشكال الهيمنة والتسلط على الآخر، ومن جهة أخرى تناولت آداب الشعوب الأخرى مركزة على الفروقات والميزات التي تختلف أو لا تتفق مع مميزات الأدب الأوروبي¹⁰

لقد أسهمت الدراسات ما بعد الكولونيالية في تسطير خط سير الدراسات المقارنة الحديثة، عبر تحديث مجالات بحثها وكذا توجيهها نحو دراسات شمولية ليصبح مفهوم الأدب المقارن هو "دراسة الآداب والثقافة الأوروبية واستخلاص القيم منها وكشف عقدة المركزية وكلّ الأنساق المضمرة المخبوءة في ثناياها"¹¹

فالدراسات ما بعد الكولونيالية قد أخذت على عاتقها فضح كلّ ممارسات المركزية الأوروبية، وهذا الفعل يجد ذاته هو نوع من تنقية جلّ الدراسات القابعة تحت مظلة التمرکز الأوروبي، وهو ما ساعد الأدب المقارن على التخلص من آثار هذه العقدة، بل أكثر من ذلك فتح له مجالا واسعا أفقه من محدوديته التي صنعتها نفس المركزية، وهو ما يؤكد تحوّل الأدب المقارن بفعل دراسات ما بعد الاستعمار، وفي نفس الوقت يمكن تأكيد تحوّل هذه الأخيرة بتأثير من الأدب المقارن، وهذا عبر عشر سنوات من الاختصاص المتبادل¹²

وهو الأمر الذي يشير بطريقة ما إلى استفادة كلا الحقلين من بعضهما البعض، فالأدب المقارن على وجه الخصوص قد قدم مفاهيمها مفتاحية لفهم طريقة عمل وتفكير الكولونيالية، لتقدم بعدها الدراسات ما بعد الكولونيالية مجالا خصبا وشاسعا أخرجت به الأدب المقارن من محدوديته المنهجية، خاصة أنّ الدراسات ما بعد الكولونيالية باقترانها بالنقد الثقافي قد افتتحت على مجالات متعددة هي من اختصاص هذا الأخير، وهو الأمر الذي يفيّد الدراسات المقارنة المعاصرة.

3. الأدب المقارن والشراكة المعرفية:

تأتي فكرة الشراكة كمنقذ، إذ من غير الممكن ألا تتأثر المعارف ببعضها البعض، أو تستنجد بغيرها لسد الفراغات أو النقائص، ولعلّ المقصود هنا بالشراكة المعرفية هو توظيف العلوم الأخرى وربطها بالحقل الأساسي، بعد أن يعجز الأخير عن الإجابة على إشكاليات معينة مرتبطة أساسا بالفترة الراهنة، ولقد فهم المشتغلون في حقل الأدب المقارن ضرورة ربط شراكة معرفية خاصة مع أول انتقاد طال الدراسات المقارنة مع ربنه ويليكن.

1.3 فكرة التماهي في دراسات أشمل:

إنّ أولى الحلول التي يمكن أن تُخرج الأدب المقارن من أزمتها هي التماهي أو التلاقح والتعايش مع دراسات أشمل، خاصة أنّ معظم المشتغلين فيه يؤمنون بحقيقة عدم الفاعلية المنهجية للأدب المقارن بشكله التقليدي، "إنّه تعبير ناقص لأنه غامض، لكنه ضروري، لأنّ استخدامه يرجع إلى قرن من الزمان، فهل من الممكن أن يحل محله تعبير آخر يكون أقل تشويشا واستغلافا؟ ومع ذلك فإنّ كل البدائل المقترحة وهي إمّا بالغة الطول أو بالغة التجريد لم تستطع أن تفرض نفسها"¹³

طبعاً يلجّ هنا كل من كلود بيشوا و أندري م روسو على النقائص التي تعترض الدراسات المقارنة، والتي تستوجب بدائل لها، لكن في نفس الوقت يؤكد عدم جاهزية هذه الدراسات المقترحة لحد الآن، وأنّها لا تخدم تطلعات الدرس المقارن، من جانب آخر عرفت السنوات العشرين الماضية "مقارنين مشهورين عدّة (مثل سوزان باسينت في العام 1993، وغياتري تشاكر فورتي سيفاك في العام 2003) مؤكدين أنّ هذا الفرع المعرفي قد مات (...). وتشمل حلولها على دمج الأدب المقارن في فروع معرفية أخرى (دراسات الترجمة في حالة باسينت)"¹⁴، طبعاً لا يقصد إعلان موت الأدب المقارن هنا عدم الحاجة إليه، بل موت فاعلية تطبيقه القائمة على منهجية تقليدية خاطئة، وبالتالي أصبح

إيمان هؤلاء بضرورة إدراجه ضمن دراسات أشمل وأكثر دقة تستطيع القيام بمهمات كانت ضمن اهتمامات الدرس المقارن كالترجمة.

تري سوزان باسينت أنه: "بينما يستمر الأدب المقارن في جدل ما إذا بالإمكان اعتباره حقلا معرفيا أم لا، فإن الدراسات الترجمة تلعب وقوة أنها حقل تخصصي (...)، لقد حان الوقت لإعادة النظر في العلاقة بين الأدب المقارن ودراسات الترجمة ومن أجل تحديد بداية جديدة"¹⁵. يظهر جليا رأي باسينت والتي تنادي صراحة بجعل الدراسات الترجمة كبديل للدراسات المقارنة، فهذه الأخيرة لا تزال تتخبط في محاولة تحديد مجالها المعرفي ومواطن اشتغالها بينما تعدت الدراسات الترجمة هذه المرحلة، لتصبح بديلا لا تقاير بين الآداب العالمية.

طبعاً تأتي هذه القناعة عند سوزان باسينت من آراء ريبييه ويلييك، والتي مَرَّ عليها أكثر من ربع قرن، إذ ترى أنه رغم مرور كل هذا الوقت منذ إعلانه عن أزمة الأدب المقارن، إلا أننا اليوم ننظر إليه على أنه (نبوءة) والتي يتهم فيها المجموعة الفرنسية بتقييد مجال الأدب المقارن.¹⁶، وبالتالي المناداة بجعل الأدب المقارن جزء من دراسات أشمل هي الدراسات الترجمة، وهي الفرصة حسبها التي يجب على الدراسات المقارنة اغتنامها لإخراجها من الوضع الذي تتواجد فيه.

2.3 المقارنة والاستنجا بدراسات التابع:

يوحي هذا العنوان بنقد الإطار المعرفي للدراسات المقارنة التقليدية، والتي توجهت منذ البداية إلى تهميش كل الأنواع التي لا تدخل ضمن دائرة الأنواع المعترف بها من طرف المؤسسة الأدبية، هذا على مستوى النصوص، أما على مستوى الأجناس البشرية فالمعروف أن عملية تهميش كل من لا ينتمي إلى العرق الأوروبي كانت مبدء محوريا للإبقاء على مركزية هذا الأوروبي.

طبعاً أدى هذا التهميش إلى ظهور ثورات مضادة عرفت فيما بعد بـ "دراسات التابع"، والتي يعود ظهورها إلى أكثر من ربع قرن واستأثرت باهتمام كبير في أوساط المؤرخين والمفكرين والنقاد، كما تشكل اليوم الموضوع المركزي " لدراسات ما بعد الاستعمار" في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فهي نتاج تواطؤ سياسات الاستعمار والتي تعتبر التابع غير قادر على تمثيل نفسه، وبالتالي الاستنجا بالسلطة الاستعمارية لتمثيله.¹⁷

يعتبر ظهور دراسات التابع فرصة للانفتاح على آداب الآخر غير الغربي، وفي نفس الوقت فرصة لانتقاد سياسات مدارس الأدب المقارن والتي كرست مبدءاً التهميش بوصفه مبدءاً قائم على تكريس لمركزية الأدب الأوروبي، ما أدى بها إلى الوقوع في مآزقها المنهجية، وقد أعلن معظم النقاد أو أفصحوا عن بؤرة إشكالية الأدب المقارن، وفي نفس الوقت عرضوا حلولاً للخروج من هذا المأزق..

من بين هؤلاء النقاد نجد " غياتري سيفاك" بوصفها ممثلة للتابع والتي ترى أن المشكلة تكمن في الهدف ذي التوجه المركزي الأوروبي النموذجي للفرع المعرفي، فترى أن الهدف الأساسي الذي وجد من أجله فرع الأدب المقارن يكمن في تكريسه لمركزية الآداب الأوروبية، بوصفها النموذج الأرقى، وهو ما أوقع الأدب المقارن في أزمة محدوديته، لتنادي سيفاك بدمجه مع مجالات أخرى كدراسات النطاق.¹⁸

وتشتمل هذه الدراسات بصفة عامة كل ما يسهم في دراسة كل الآداب العالمية دون استثناء أو تهميش، وظهور السرديات المضادة لدليل على رفض الدراسات المقارنة في صيغتها التقليدية، فالسرديات المضادة في حقيقة الأمر هي نقد

للسرديات الكبرى، إذ تكمن مشكلة هذه " في أنها غدت مسلّمات يصعب التخلّص منها وصار الإنسان يفكر بموجبها ويحكم على الأشياء بالعودة إليها، الأمر الذي استلزم تفكيكها والنظر إلى ما خلّفته في التفكير البشري"¹⁹ فهي مجموع السرديات التي أنشأتها الحركة الثقافية الغربية في مرحلة سابقة، والتي تزامنت مع بروز المركزية الغربية، ويقدم لنا مع الطائي الفرق بين السرديات الكبرى والسرديات الصغرى في " أنّ الأولى تقدم نفسها على أنها منظومة فكرية وقيمية عامة تفسر الطبيعة والمجتمع بصورة شمولية ونهائية وتنزع نحو الهيمنة والاقصاء، بينما توظف الثانية لإطلاق أحكام قيمة على أحداث منفصلة ومعينة ضمن إطار زمني ومكاني محدد، ولا تدعي لنفسها صفة الشمولية ولا النهائية المطلقة."²⁰

الملاحظ هنا أنّه أدرج مصطلحا بديلا لمصطلح السرديات المضادة، وهو مصطلح السرديات الصغرى، وهو المقترح الذي ركّز عليها فرنسوا ليوتار، ويعود إلى أنّ المصطلح الأوّل بأخذ بعين الاعتبار حالة الصراع الكامنة بين التأويلات الأيديولوجية في لحظة تاريخية محدّدة، منه فالدعوة إلى نقد هذه المركزية سيؤدي حتما إلى التشكيك في هذه السرديات، وفي كلّ التعاملات الثقافية الأدبية والنقدية التي رافقت نشوئها وتطورها، والأدب المقارن هو تجسيد لمقولة " النمذجة الأدبية الأوروبية" مقارنة بأداب الشعوب الأخرى.

إنّ من مآزق الأدب المقارن اعتماده على المركزية وبالتالي تعتمد تهميش كل أدب يخرج عن القومية الأوروبية، أو يضعه على الأقل في المرتبة الثانية، صانعا بذلك ردة فعل جاءت فيما بعد لتهم بكلّ ما هو ممّش ومخالف، ليتسع بهذا " مجال الأدب المقارن وافتتاح المتخصصين فيه على مجالات معرفية عديدة، مثل دراسة علاقة الأنا بالآخر ودراسات الهوية"²¹، ليتحوّل بهذا إلى البحث في جماليات جديدة لا تنتهي بالضرورة إلى الآداب الأوروبية، كما لا تشترط التقيد بشروط المؤسسة الأدبية المعروفة.

- خاتمة:

في خاتمة هذه الورقة البحثية، نصل إلى خلاصة عامة مفادها تغيير مسار الدراسات المقارنة التقليدية، إذ بعد كشف رينيه ويليك عن المساعي غير المنهجية التي سطرها أوروبا للدرس المقارن، والتي أعلن فيها عن أزمة حقيقية لهذه الدراسات وكذا محدوديتها، انطلقت حركة التغيير هذه والتي حاولت إيجاد حلول لها، وخرجت معظم آراء الباحثين بحلّ مركزي ألا وهو إدراج الدراسات المقارنة ضمن دراسات أشمل، وهذا عبر ربطها بشراكة معرفية مع حقول معرفية أخرى من مثل:

* الدراسات الترجمة.

* دراسات التابع.

وعليه نخرج بجملة من النتائج:

- استدعت أزمة الأدب المقارن دخوله ضمن شراكة معرفية تنقذه من الإشكال المنهجي الذي وضعته فيه المدرسة الفرنسية التاريخية، فكان لابد عليه أن ينطلق منهجيا من نقد وفضح النظام الكولونيالي والاستنجا بدراسات

ما بعد الكولونيالية والتي هيأت له المناخ المناسب للاستمرارية، خاصة مع اقترانها بالنقد الثقافي بوصفه فاعلية تنفتح على العديد من المجالات.

● كانت من بين المقترحات المنهجية إدراج الدراسات المقارنة كجزء من الدراسات الترجمة، وهو المقترح الذي دافعت عنه الباحثة سوزان باسينت، إيماناً منها بقدرة الأدب المقارن إفادة الدراسات الترجمة بوصفه حقلاً يقوم على الترجمة، وفي نفس الوقت ستعيد الترجمة الأدب المقارن إلى مساره الحقيقي وهدفه العالمي في نشر الآداب المختلفة.

● من جهة أخرى اقترحت الباحثة الهندية غياتري سيففاك تحويل اهتمامات الأدب المقارن نحو انشغالات دراسات التابع، والتركيز على الهامش أو السرديات المضادة، وفي نفس الوقت نقد المركز بسردياته الكبرى القائمة على الهيمنة والشمولية، بوصف أنّ هذا المركز هو مكن أزمة الأدب المقارن.

هوامش:

- ¹ - سليم حيولة، (2021)، استراتيجيات النقد الثقافي في الخطاب المعاصر، من القراءة الجمالية إلى القراءة الثقافية، دار ميم للنشر، الجزائر، ط1، ص 106.
- ² - سيزر دومينغيز وآخرون، (2017)، تقديم الأدب المقارن، اتجاهات وتطبيقات جديدة، تر: فؤاد عبد المطلب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، ص 18.
- ³ - ينظر: رينيه ويليك، (1987)، مفاهيم نقدية، تر: محمد عصفور، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، ص 297، 298، بتصرف.
- ⁴ - ينظر، المرجع السابق، ص 287، 288، بتصرف.
- ⁵ - آنيا لومبا، (2007)، في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، تر: محمد عبد الغني غنوم، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، ص 18.
- ⁶ - سليم حيولة: مرجع سابق، ص 105.
- ⁷ - سوزان باسينت، (1999)، الأدب المقارن، مقدمة نقدية، تر: أميرة حسن نويرة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، دط، ص 23.
- ⁸ - المرجع السابق، ص 25.
- ⁹ - آنيا لومبا: مرجع سابق، ص 23.
- ¹⁰ - ينظر: سليم حيولة: مرجع سابق، ص 116.
- ¹¹ - المرجع السابق، ص 109.
- ¹² - سيزر دومينغيز وآخرون، مرجع سابق، ص 84.
- ¹³ - كلود بيشوا، أندري م- روسو، (2001)، الأدب المقارن، تر: أحمد عبد العزيز، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، ص 29.
- ¹⁴ - سيزر دومينغيز وآخرون، مرجع سابق، ص 19.
- ¹⁵ - سوزان باسينت، من الأدب المقارن إلى دراسات الترجمة، مجلة الآداب الأجنبية، ع 124، ص 77.
- ¹⁶ - ينظر: المرجع السابق، ص 36، بتصرف.

- ¹⁷ - ينظر: عبد الله إبراهيم، (تاريخ الانزال: 2005/9/1) هل يستطيع التابع أن يتكلم، مقال نقدي، الموقع الإلكتروني: www.alriadh.com.
- ¹⁸ - ينظر: سيزر دومينغيز وآخرون، مرجع سابق، ص. 20.
- ¹⁹ - سليم حيولة: مرجع سابق، ص. 36.
- ²⁰ - معن الطائي، تاريخ الانزال: (2014/08/29)، السرديات المضادة وإشكالية النموذج النظري لسرديات فرانسوا ليوتار، الموقع الإلكتروني: www.m.ahewar.org.
- ²¹ - سليم حيولة: مرجع سابق، ص. 110.

- قائمة المراجع: الكتب:

1. آتيا لومبا: في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية، تر: محمد عبد الغني غنوم، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2007.
2. رينيه ويليك، مفاهيم نقدية، تر: محمد عصفور، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1987.
3. سليم حيولة: استراتيجيات النقد الثقافي في الخطاب المعاصر، من القراءة الجمالية إلى القراءة الثقافية، دار ميم للنشر، الجزائر، ط1، 2021.
4. سوزان باسينت، الأدب المقارن، مقدمة نقدية، تر: أميرة حسن نويرة، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، دط، 1999.
5. سيزر دومينغيز وآخرون، تقديم الأدب المقارن، اتجاهات وتطبيقات جديدة، تر: فؤاد عبد المطلب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 2017.
6. كلود بيشوا، أندري م- روسو، الأدب المقارن، تر: أحمد عبد العزيز، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 2001.

المواقع الإلكترونية:

1. عبد الله إبراهيم، (تاريخ الانزال: 2005/9/1)، هل يستطيع التابع أن يتكلم، مقال نقدي، الموقع الإلكتروني: www.alriadh.com.
2. معن الطائي، (تاريخ الانزال: 2014/08/29)، السرديات المضادة وإشكالية النموذج النظري لسرديات فرانسوا ليوتار، الموقع الإلكتروني: www.m.ahewar.org.